

ملاحظات لا بد منها

« على الجزء الثالث »

أنا أوّد التفادي من ذكر الملاحظات المحرّرة لثلاث أُنّ بغير الحق عند ذوي الصدور الحرجة ، ثم يخطر ببالي خسران ما أحسبه مفيداً في الأدب واللغة والتاريخ ، وتلوح لي رحابة صدور العلماء البارّين والأدباء الفائقين ، الذين يستجيبون الحقائق على غيرها من بهرج الدعوي فأستجيز لنفسي الملاحظة والمفاوضة ولذلك أقول :

(بقايا الفصح)

قرأت المقالة البديعة للأستاذ الكبير شفيق جبّري ذات العنوان « بقايا الفصح » وقد عرض فيها لكلمات مستعملة في اللغة العامية ، ومنها « انشال » الشائمة على ألسن أهل مصر ومعناها « السارق » . كما قال الأستاذ الجليل وقال بعد ذلك : فالنشال في اللغة الفصيحة كشذاد من يأخذ حرف الجرّدة وهي الرغيف فيتمسه في القدر فيأكله دون أصحابه ، ومن معاني نشل الشيء : أسرع زعمه فأقول : إن هذه الكلمة قد شاعت في العراق أيضاً في مصطلحات العامة ومصطلحات الدولة ، فليس معناها « السارق » عموماً بل السارق الذي يخطف الأشياء الخفيفة الثمينة الصغيرة بتففل أصحابها كالدرهم والدنانير والساعات والمصوغات ، وأرى رجوع الأستاذ استعمالها إلى « إسراع زعمها » هو الرأي الراجح على الرأي الآخر ، لأن أخذ حرف الجرّدة وغامسه في القدر وآكله دون أصحابه ليس بسارق بل هو نهم

-- ٥٢٤ --

جشيع بله أن هذا المعنى خاصٌ بطبقة الصعاليك وأشباههم، وأحسب أن مختار « النشال » لهذا الضرب من السراق اعتمد على ما ورد في « تنمة المعجمات العربية للمستشرق الكبير « ر. دوزي » وهذا اعتمد على معجم إلياس بقطر Ellious Boethor للفرنسية المقابلة بالعربية فقد جاء فيه « نشل . Coupeur de hourses . filou . voleur . نشال . Derober . filouter , Voler... »

وهذا الضرب من السراق كان معروفاً عند العرب ، ويسمى « الطرار » ، على وزن شداد والمرأة طرارة ، جاء في لسان العرب « ويكون الطرّ الشقّ والقطع ومنه قيل للذي يقطع المهابين (طرار) ... وحدث الشعبي : يُقطع الطرار — يعني يمد سارقاً — وهو الذي يشقّ كتمّ (١) الرجل ويسلّ مافيه ، من الطرّ وهو القطع والشقّ » . وجاء في المصباح المنير طرّته طرّاً من باب قتل ومنه الطرار وهو الذي يقطع النفقات ويأخذها على غفلة من أهلها ، . وقال المطرزي في المغرب : « الطرار : الذي يطر المهابين أي يشقها ويقطعها ، . وفي أساس البلاغة « طرّ الثوب وغيره يطرّه إذا قطعه ، ومنه الطرار الذي يطرّ المهابين والصّرر » ، وكان الطرارون يتعاطون الشقّ لأن المين والورق كانا يحفظان في المهابين والصّرر .

وعدّ الأستاذ من ذلك النوع من الكلم « الشعوذة والشعوذة » في الاستعمال المصري قال : « فالشعوذة يُرينا السياسة بغير ما عاينها أصلها في رأي العقل وكذلك يرينا العلم ، والدين أو ما شابه ذلك ... وما أظنّ أن لفظاً من الألفاظ أقوى من لفظ الشعوذة في الدلالة على هذه الطبقة من الناس » . قلنا . إن كان مقياس قوّة الشعوذة واقعها اللغوي أي استعمالها المصري

(١) لأن العرب كانوا يحفظون ذهبهم فضتهم النقديتين في أكمامهم ويشدّونها أو يحفظونها ولم يبرهنوا ما يسمى اليوم بالجيب فإنه من ابتداء النريين في ملابسهم واقتبس العرب منهم .

فذاك ، وإلا فليس معقولاً أن يكون العرب لم يعرفوا ولم يستعملوا كلمة لهذا المعنى ، وأحسب أنهم استعملوا لها « التتميس » مصدر الفعل « تمس » جاء في لسان العرب « والناموس » الكرك والحداع ، والتتميس : التلبيس « وفي أساس البلاغة « وتمس عليّ تنمياً : لبس ، ومنه التمس الدابة التي يقال لها دلّة » . وفي القاموس « الناموس .. والحاذق ومن يلفظ مدخله .. وما تُنمِسَ به من الاحتيال .. والتتميس : التلبيس » ، وقال القاضي التنوخي أبو علي : « سمعتُ القاضي أبا القاسم جعفر بن عبد الواحد الهاشمي يقول : كنت بحضرة القاضي أبي عمر .. فجرى حديث الملاهي فقلت : فلان يضرب بالرباب . فصاح عليّ أبو عمر وقال : هاه هوذا تهراً بنا هوذا تمس علينا ما هذا الكلام ؟ .. » (١) وقال ابن النديم في أخبار الحلاج : « وقد كاد السلطان أن يطلقه لأنه تمس عليه وعلى من في داره من الخدم والنساء بالدعاء والموذ والرقى (٢) » ، وقال أبو الحسين ابن الصابي في سيرة الوزير أبي علي الخاقاني قال : « فكان أبو علي يُتمس على الخدم بالصلاة وإظهار التستن ، فاذا وافاه خادم برقعة أو رسالة تركه زمناً طويلاً إلى أن يتم صلاته ، وكان يطيلها ويتبها بالتسبيح فيصفونه بالديانة ويميلون إليه بهذه الوسيلة » (٣) .

وورد التتميس في الاستعمال كذلك في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي « ٨ : ١٣٠ » واستعمل الماد الأصفهاني الكاتب « التتمس » بهذا المعنى ، قال في وصف بعض الرجال : « وهو رجل جاهل ، من أنواع العلوم خال ، محتال ، يدي تمساً بإظهار زهد ، وورع محال على محال (٤) » . والظاهر

(١) نشوار المحاضرة « ج ١ ص ١٩٢ » .

(٢) الفهرست « ص ٢٧١ طبعة المطبعة الرحمانية بالقاهرة » .

(٣) تاريخ الوزراء « ص ٢٨٨ طبعة دار إحياء الكتب العربية » .

(٤) زينة النمرة « ص ٨٤ طبعة مطبعة الموسوعات بالقاهرة » .

لنا أن التراجمة الضمّفة في اللغة المربية ترجّموا الكلمة الأعجمية بالشموذة فشاعت وذاعت عند الخاصة والعامة ولا أحسب استعمالها بالمعنى الذي ذكره الأستاذ الفاضل يتجاوز نصف قرن في الطيلة .

ومنها « فلان ذلق أو فلان ذلق لسانه » قال - حفظه الله - : ونحن نريد بقولنا هذا أن فلاناً كان يكتم عنّا أشياء ولا يريد أن يبوح بها ، إلا أنه في خلال حديثه قد تخونه الذاكرة فيبوح بما كان يكتمه فنقول : فلان ذلق فقال كذا وكذا ، وقد تُمدّي العامة هذه المادة وتستعمل الفعل الشديد فنقول « ذلقه حتى قال كذا وكذا » .

قلت : يقول المراقبون اليوم من طبقة العامة : « فلان ذلق لسانه فقال ، وزلقته فقال » . أي « فلان ذلق لسانه فقال ، وزلقته فقال » ففعل أصل الاستعمالين واحد ويعود إلى « ذلق » .

ومنها « العلق » قال الأستاذ : « ومعناها في اللغة النقيص من كل شيء واجمع أعلاق وعلوق ، إلا أن هذه اللفظة لم يبق لها في لغة العامة معناها الفصيح فقد تصرّفت فيها العامة أسوأ تصرّف ، فأطلقت الملق على كل مُخَنَّث أو متغنج من الناس وهي تريد له أبيض الدم ، ولا يسرّ أحداً أن يقال فيه إنه علق ، واختارت العامة من صيغة الجمع العلوق وطرحت الأعلاق في لقتها ... » .

قلت : أفادنا الأستاذ الجليل بكلامه على هذه الكلمة فائدة نفيسة فإن هذه الكلمة كانت مستعملة في العراق بالمعنى الذي ذكره ، وذلك في المصور الباسية ، فقد وردت في شعر «نظيم» سنة ٦٥٥ هـ قال الشاعر يهجو رجال دولة المستعصم بالله العباسي :

وحاجب الباب طوراً شاربٌ تميلُ وقارة هو جنكي وعوادُ
وإبنُ عباسٍ مُغرّيٌّ باللواط له في كل ناحية (علق) وقواد (١)

(١) الكتاب المجهول المؤلف الذي سماه الحوادث الحامدة باقتراح بعض الباحثين ولم يكن نجاه ٢٢١ هـ .

وأحسب « الملق » بهذا المعنى تحريف « العليج » أو هو من كلم الإبدال ، قال مؤلف المختار : « العليج بوزن العجل : الواحد من كفار المعجم والجمع علوج وأعلاج وعلجة بوزن عنبه ومملوجاء بوزن محموراء » ، ومثل هذا الإبدال قولُ العرب : « فالودج وفالوذق وكيلجة وكيلقة والجرجس والقرقس والمعوهج والمعوهق ، وزج وزلق والجرجبان والقرقبان وسهجه وسهقه (١) » . وقد التجأنا إلى الإبدال لوجود الفرق العظيم بين علق الفصحاء وعلق العامة . وورد في المقالة البارعة التي عنوانها « أبو علي القائي وكتابه الأمالي » للدكتور الفاضل عمر الدقاق - ص ٥١٥ - ذكر مدينة « خلاط » في المتن والحاشية ، بتشديد اللام ، والمعروف تخفيف اللام ، في معجم البلدان « خلاط بكسر أوله وآخره طاء مهملة : البلدة العامرة المشهورة ... » . ومثله في مختصر المعجم : مرصد الاطلاع ، والسكوت عن التشديد إيدان بالتخفيف لأنه الأصل والأصل لا يحتاج إلى تنبيه محرر ، في الأغلب الأعم . وجاء في الصفحة ٥٢٣ في المقالة نفسها قول الكاتب الفاضل « وطابها لغوي أكثر منه نحوياً » برفع « لغوي » على ما هو الظاهر ، وهو لحن ، ويجب نسه لأنه تمييز من كلمة « أكثر » و « نحوياً » تمييزان والخبر « أكثر » ، وهذا هو إعراب الأشباه لهذين اللفظين المتفاضلين .

وجاء في الصفحة ٥٢٧ في شرح كلمة « الإملاء » وجمعها الأمالي قال الدكتور الفاضل : « وهي في رأينا تطابق في مدلولها كلمة المحاضرة في العصر الحديث ، بل إن المحاضرة بهذا المعنى اصطلاح قديم إلا أنه لم يشتهر اشتهاً الإملاء ، فقد ذكر أبو منصور الأزهري أن الأصمعي كان أملي يبتدأ كتاباً في النوادر ، فزيد عليه ما ليس من كلامه فأنكر ذلك وقال : خير العلم

(١) كتاب الإبدال لأبي الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي « ١ : ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧

طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق . . .

ما حضرت به ، فإذا كان ثمة فارق بين الأمالي وبين المحاضرات فهو أن الأمالي تمتلئ في الغالب من الذاكرة وتلقى إلقاءً مرتجلاً عن ظهر قلب على حين تتلى المحاضرة من أوراق أعيدت من قبل وبعبير آخر أن المحاضرة صورة جديدة ومتطورة للإملاء تتم بالتركيز ووحدة الموضوع .

والذي علمناه متحققين أن « المحاضرة » القديمة لم تكن لها صفات المحاضرة المصرية الجديدة ، فالجديدة من اقتراحات بعض المترجمين الضعفاء في اللغة العربية ، لأن القديمة كانت لا تعتمد على الإعداد والاستعداد ولا على التدوين والكتابة ، ولذلك أخذوها من مادة « حضر » فهي أوانية وهي التكلم بما يحضر التكلم في وقت الكلام من ذهنه وحفظه من العلوم والآداب ، فلم يكن فيها أوراق معدة كما ظن الدكتور الفاضل ، قال أبو العباس المبرد : « ومن أمثال العرب : خير العلم ما حوِّضِرَ به ، يقول : ما حفظ فكان للذاكرة (١) » . وقال الوزير الأديب الشاعر النسابة أبو القاسم المغربي : « وكان [أبو الحسن أحمد بن علي السبتي] مليح المحاضرة ، كثير المذاكرة ، طيب النادرة ، مقبول المشاهدة (٢) » . أتى بالمحاضرة في معناها وجمعها مع المذاكرة والنادرة ، ويؤيد ما ذكرت من أن معنى المحاضرة لا يحوي التسجيل ولا الإعداد ما نقله الدكتور الفاضل من خبر الأصمعي في إملائه بيفداد كتاباً في النوادر (من حفظه بغير تدوين) فزبد فيه فأنكر الزيادة ولو كان مدوناً محدوداً معلوم الأول والآخر لم يزيدوا فيه لموضوح الزيادة الزوارة فيما هو مكتوب محدود وممدود ، بله أن معنى المبالغة أو التهيؤ لها مفهوم من صيغة فعلها على وزن « فاعلٌ يفاعلٌ » فالمحاضر كالمغالب غيره في معارفه ، وليس المعلي كذلك .

(١) الكامل في الأدب « ١ : ٢١٣ طبعة المطبعة الأزهرية » .

(٢) معجم الأدباء « ١ : ٢٣٥ طبعة مرغوليت الأولى » .

نافذة تطلُّ على تاريخ الزيدية

وقرأت نافذة الشيخ المحقق الفاضل محمد أحمد دهان دس ٥٩٧، ووقفت عند قوله في الصفحة ٥٩٧ : « وهناك نصٌ يفيد بأن أهل الكرخ كانوا من جماعة معاوية وأنصاره فقد سب إبراهيم^(١) بن رستم معاوية ، فقال له رجل : لم لا تقول هذا بالكرخ ؟ فقال : ولم لا تصلي أنت على محمد - صلى الله عليه - وعلى آله بالقسطنطينية ؟ ، وأحال بهذا الخبر على البصائر لأبي حيان التوحيدي ٢ : ٤٢٠ من تحقيق الدكتور إبراهيم الكيلاني ، .

قلت : إني لما أطلع على غير الجزء الأول من كتاب البصائر، في طبعة مصر ، ورأيت بمض أجزاءه الأخرى ولم أقرأه ، ولكنني أجزم بأن كلمة « سب » أو « السب » الواردة في طبعة الدكتور الكيلاني مصحفة عن لفظة تؤدي ضد معناها ، وذلك لأن الكرخ من محال بغداد الغربي وكانت معدناً للشيعة ولا سيما الإمامية وكان يساكنهم فيها ناس من الخنفية والشافعية المعتدلين (ولم يسكنها الخنابلة على كونهم جمهور سكان بغداد بعد وفاة إبراهيم بن رستم سنة ٢١٠ أو سنة ٢١١ وظهر مذهب الإمام أحمد بن حنبل وشيوعه ذلك الشيوع الجارف) ولا سكنها المالكية على قلتهم ببغداد ، فكيف يكون سب معاوية منكرأ في الكرخ ؟ ! وقد ذكر ياقوت الحموي الكرخ في معجم البلدان حتى قال : وكانت الكرخ أولاً في وسط بغداد والمحال حولهها ، فأما الآن فهي حلة وحدها مفردة في وسط الخراب وحولها محال إلا أنها غير مختلطة بها ... وأهل الكرخ كلهم شيعة إمامية لا يوجد فيهم مني البتة . وقد بالغ ياقوت فالأمر كما ذكرت آنفاً ثم إن المقابلة بين سب معاوية بالكرخ ومدح محمد ﷺ بالقسطنطينية مقابلة باطلة فكيف يُقابل بين

(١) ترجمته في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي والجواهر المضية في طبقات الخنفية لمحبي الدين القرشي وميزان الاعتدال للذهبي ولسان الميزان لابن حجر المسقلاني .

القدح والمدح لمعرفة نتيجة واحدة مشتركة هي مقاساة الأذى والخطر ؟ !
 فالتشابه معدوم ، وما يذكر في هذه القضية ما نقله أبو حكاة أبو عبد الله
 الحسين بن أحمد الخياري الحنبلي البغدادي قال : دخل رجل الكرخ
 فلقيته امرأة فقالت له : أبا بكر (١) كيف أنت ؟ فقال : أهلاً يا عائشة .
 فقالت : أنا (٢) اسمي عائشة ؟ ! فقال : أنا أقتلُ وَاَحْدِي (٣) ؟ فالتسمي
 بأبي بكر وحده كان كافياً في أن يجبر على صاحبه القتل في محلة الكرخ
 في عدة عصور فكيف يكون الكرخ داراً لأنصار من أنصار معاوية ؟
 فالوم سببه التصحيف كما قلت آنفاً .

التعريف والنقد

وورد في الصفحة ٦٢٧ في تعريف الدكتور البارح المحقق عزّة حسن
 لكتاب الهفوات النادرة لفرس النعمة محمد بن هلال ابن الصابي في أثناء
 كلامه على أنه لا يكون للخادم ولد : والسرّ أن كلمة (الخادم) صارت
 تطلق في العصور الباسية ولا سيما في بغداد على الخصي (كذا أراد
 الخصيان) دون غيرهم ، بل خصت بهذا المعنى وصارت مرادفة لكلمة
 الخصي ولا نجد هذا في معجمات اللغة وإنما نعرفه من كتب الأدب
 والتاريخ بالاستقراء . والقسم الأول من هذا القول صحيح لاشك فيه ،
 والقسم الثاني الأخير يحتاج إلى بيان وتمقيب ، فتطور دلالة « الخادم »
 مردّها إلى كتب المصطلحات ، وما ذكر فيها منصوصاً عليه لا يقال فيه ،
 إنّه معناه قهيم وعلم بالاستقراء ، قال تاج الإسلام أبو سعد عبد الكريم
 ابن السمعاني في الأنساب : « الخادم ... هذه اللفظة اشتهر بها الخُصيان

- (١) في المرجع التاريخي « أبو بكر » مع أنه على تقدير النداء ، والتكلم عامي .
 (٢) هكذا بحذف أداة الاستفهام بحسب لغتها العامية .
 (٣) مختصر مرآة الزمان « مج ٨ ص ١١١ ، ٦١٢ طبعة جيدر آباد الدكن » .

الذين يكفون في دور الملوك وعلى أبوابهم ويختصون بخدمة الولد ، ويقال لكل واحد منهم الخادم (١) ... ، وذكر عدة خدم منهم مشهورين بالفضل ، واختصر عز الدين ابن الأثير كلامه قال في اللباب : « الخادم بانحاء المعجمة وكر الدال المهمة بعد الألف وفي آخره ميم : هذه اللفظة اشتر بها الخصيان .. » .

وإذ بلغ الفواض كتاب الهفوات النادرة : وهو الكتاب المفيد المتع الملتقى بالتحقيق البارع أضيف إلى ما ذكره الدكتور المحقق عزّة حسن من الملاحظات ما يأتي :

١ - جاء في حاشية الصفحة ١٨ من مقدمة التحقيق أن من مصادر ترجمة غرس النعمة محمد بن هلال ابن الصابي ، التاريخ المجدد لمدينة السلام لابن النجار - مخطوطة باريس برقم ٢١٣١ وعنها نقل ابن الفوطي . ، وليس ذلك بصحيح فإن الفوطي قال : « وذكره ابن النجار في تاريخه وقال .. » (٢) والتاريخ المجدد ست عشرة مجلدة كما ذكر مؤلف الكتاب الذي سميناه غلطاً الحوادث الجامعة « ص ٢٠٥ ، والمجلة المحفوظة بدار الكتب الوطنية باريس برقم ٢١٣١ تبدأ بترجمة « علي بن محمد بن علي أبي الحسن الدامغاني ، وهي مخرومة ، وتنتهي بترجمة « أبي سعيد الفضل بن محمد بن أحمد البيهقي ، وعلى تقسيم هذه النسخة التي منها هذه المجلدة ، تكون المجلة التي تليها ، الرابعة والعشرين ، وذلك بدلالة قول التاسع : « آخر المجلد الثالث والعشرين من الأصل من التاريخ المجدد لمدينة السلام وهو آخر المجلد الحادي عشر من هذه النسخة ، يتلوه في أول المجلد الرابع والعشرين من الأصل ، أول المجلد الفضل بن محمد بن عبد العطار ... » . فأين يقع محمد بن هلال من هذه المجلدة ؟ لا محل له فيها .

(١) الأنساب « مجلد دار الكتب الوطنية باريس ٥٨٩٨ و ١٨٤٤ » .

(٢) تلخيص معجم الألقاب « ج : القسم ٢ ص ١١٦٤ » .

٢ - وقال المحقق في الصفحة ٤٨ في كلامه على المجموع الذي فيه كتاب الهفوات : « وبلي ذلك كتاب بدائع البدائيه لابن ظافر الحداد ، والأمر المحقق المتعارف المتعالم المشهود الموجود هو « ابن ظافر الأزدي » لا الحداد ، فأشئ له هذه التسمية الجديدة ، فصاحب معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ترجمه بمنوان « ابن ظافر الأزدي » ، نقلاً من فوات الوفيات ، وترجمه الصلاح الصفدي بادئاً بالقول : « علي بن ظافر بن حسين الفقيه الوزير جمال الدين أبو الحسن الأزدي انصري المالكي ابن العلامة أبي منصور ... » (١) وترجمه الذهبي قبله بهذه التسمية في تاريخ الإسلام ، وقد التبس عمل المحقق ظافر الأزدي بظافر الحداد الاسكندري الشاعر المتوفى سنة ٥٢٩ كما في معجم الأدباء ووفيات الأعيان وغيرهما ، ولم يكن له حادٍ على ذلك .

٣ - وضبط في الصفحة الخامسة من متن الكتاب « تزي عليه » بضمّ التاء ، ولم تكن له حاجة إلى هذا الضبط فالصواب فتح التاء ، ولو أراد المؤلف ضمّ التاء لقال « تزي به » لا عليه .

٤ - وشدّد الباء من قول قرواش العقيلي في الصفحة السابعة : « يا ويلك قبحك الله وقبح ابن مروان ما هذا الكلام » (٢) ؛ ، وتخفيف الباء هو الفصيح الراجح وهو لغة القرآن الكريم ، جاء في مختار الصحاح « وقبحه الله : نجاه عن الخير ، وبابه قطع ، ويقال قبحاً له ، بضمّ القاف وفتحها .

٥ - وورد اسم الخليفة المستعين بالله في الصفحة ١٩ والرجل المشهور كشهرة لا يحتاج إلى تعليق ، ومع هذا فالتزيّد حمل المحقق الفاضل على أن

(١) الوافي بالوفيات « نسخة المجمع العلمي العربي بدمشق المصورة ج ١١ و ٧٧ » .
(٢) وكرّر ذلك مؤكداً تفضيله بإياه في الصفحة الثامنة .

يقول في الحاشية إنه «أحمد بن المتعمم ...» ، وعزا ذلك إلى أبي جعفر الطبري وأبي الحسن المسعودي وعز الدين ابن الأثير وابن شاكر الكتبي ، والصحيح أنه «حفيد المتعمم» لا ابنه .

٦ - وفي الصفحة ٤٨ سقطت كلمة «رجل» من السطر الرابع عشر فلم يشمر بسقوطه وسبب ذلك الخبر وضياح ما فيه من العيب ، فأبو الفثام بن جمهور الكاتب لا يقول : « قيل لي حصلت بنت ابن جمهور عند ابن المطبختي على فساد ...» ، أعني أنه لا يقول : « حصلت ابنتي عنده على فساد ...» .

٧ - وفتح الباء من الفعل «عبت» الوارد في الصفحة ٧٠ ولم تكن له حاجة إلى هذا الضبط فالصواب كسر الباء سماعاً وقياساً لأنه من أفعال التغير الظاهر وهو مثل «أرج يارج» و«فرح بفرح» و«طرب يطرب» .

٨ - وورد في الصفحة ٨٣ «يا أبا أمية إن بعض الأطباء أخبرني أن الأمير ممّا به قد أمرني أن أمره بالوصية وأنا أكره أن أستقبله بذلك» . والمبارة ظاهرة الاضطراب والقلق ، والصواب «أن الأمير لما به» من آب يؤوب أي في حال الرجوع إلى الله تعالى بالموت ، «إثنا لله وإثنا إليه راجعون» - فهو مائت ، وهذا من تعابير العرب المشهورة كما جاء في أخبارهم المدونة في أنساب الأشراف للبلاذري وإرشاد المفيد العلامة المشهور عند العلماء والمؤرخين .

٩ - وجاء في خبر جارية سليمان بن عبد الملك الوارد في الصفحة ٨٩ «فينا هي تصب عليه إذ لبت عنه» ، فحرف كها بيده ...» ، ثم ورد في الصفحة ١١١ «فقال لي : أله عن هذا» ، وكلا الضبطين في «لعت» و«إله» خطأ ، والصواب «إذ لهيت عنه» ، و«إله» عن هذا . فليس هذا الفعل من «لها يلهو» بل هو من «لهي يلهي» ، ففي مختار الصحاح «ولهي عن الشيء لهيّا بالضم» والتشديد ، ولهيّا بضم اللام

وكسرهما : سلا عنه وترك ذكره وأضرب عنه ... وتقول : إلهَ عن الشيء أي تركه ، وفي الحديث في الليل بعد الوضوء : إلهَ عنه . وكان ابن الزبير إذا سمع صوت الرعد لهيَ عن حديثه أي تركه وأعرض عنه ، الأصمعي : إلهَ عنه ومنه بمعنى ، فاللهيان ضد اللهو ، فالأول ترك الشيء ، والثاني الإقبال عليه ، ولذلك يؤتى معه بالياء فيقال : ولها بالشيء يلهو من باب عدا : لعب به ، كما ورد في المختار . وهذا الخبر الذي نقله غرس النعمة كان قد أورد في الكتاب نفسه في « ص ٣٩ » على صورة أخرى وأشار المحقق الفاضل إليه إلا أنه لم يضبط رقمي الصفحة حق الضبط .

١٠ - وورد في الصفحة ٩٢ ما هذا نصه « وحدث أبو الحسن أحمد ابن محمد بن المدبّر قال : كان بدء خروجي إلى الشام أن المتوكل خرج يتزوّء بالمحمّدية وخلا به الكتاب هناك .. » فقال محقق الكتاب في الحاشية معرفاً بالمحمّدية : « اسم لقرية من نواحي بغداد على طريق خراسان واسم لقرية من قرى بين النهرين ، معجم البلدان ، . فماذا استفاد القارىء المستزيد والناسي المستفيد ؟ فالتوكل كان بسامرا العامرة حتى عصرنا هذا ، وقد كان خرج يتزوّء في نواحي سامرا ، فما شأن الحمّدية التي في طريق خراسان المعروف اليوم بلواء ديالى بشرقي العراق ، والمحمّدية التي بين النهرين ؟ وأي نهرين ؟ فياقوت جعل الحمديتين المذكورتين آنفاً واحدة ، فكيف جعلها اثنتين محقق الكتاب وعزا القول إلى ياقوت ؟

قال ياقوت : « والمحمّدية أيضاً ببغداد من قرى بين النهرين منها أبو علي .. » ولم يذكر النهرين ، والصحيح أن « المحمّدية المرادة بالخبر هي محمّدية سامرا ، ففي معجم البلدان « قال البلاذري : الإبتاحية تعرف بإتاخ التركي ثم سمّاها المتوكل المحمّدية باسم ابنه محمد المنتصر وكانت تعرف أولاً

بدير أبي الصفرة (١) وم قوم من الخوارج وهي بقرب سامرا ، ، وهذا واضح بحمد الله تعالى .

١١ - وجاء في الصفحة ١٠٦ طمعت أمية أن تتجاوز هاتم ، بضم التاء من الفعل « تجاوز » وكسر الواو ، والصواب فتح التاء والواو وهو اختصار « تتجاوز » أي تعفو فحذفت تاء الفعل الزائدة ، وبقيت تاء المضارعة ، والدليل على ما قلت أن الشاعر أتى للفعل بحرف الجر « عن » قال « عنها ويذهب زيدها وحسينها » ، فالأصل « طمعت أمية أن تتجاوز هاتم عنها » .

١٢ - وجاء في الصفحة ١٠٧ قول بعض الشعراء :

فذل ذلّ حليمة لحليها بالشرقيّ وتستقصّ ديونها
ولم يشرح هذا الفعل « تستقص » ، ولا ذكر كيف تستقصّ الديون ؟ أي كيف يسألها المظلوم أن تقصّه من عدوه وتنتقم له منه ! فالصواب وتستنصّ ديونها ، يقال : استنصّ حقّه من فلان : استخلصه منه شيئاً بمد شيء . فراد الشاعر الاستنصاض لا الاستقصاص .

١٣ - وجاء في الصفحة ١٢٧ وقال : لمري إني حرّمتك ولكن أنصبك منها . وذكر في الحاشية أن في بعض النسخ « أنصبك » أي أجعل لك نصيباً ، فلماذا فضّل هذا الضبط أعني مضارع « نصيب » ، بمعنى تعب وأعبأ ، مع تعديته إلى المفعول به ؟؟ .

١٤ - وورد في الصفحة ١٢٨ ما هذا نصّه « قال إسحاق بن إبراهيم حدثني ابن عائشة عن يونس النحوي قال : مات رجل من جند أهل الشام فحضر الحجاج جنازته وكان عظيم الوجاهة . . . » فقال محقق الهفوات في الحاشية : « الخبر في الأغاني (دار الكتب) ٢ : ١٤٨ ، ١٥٠ بالسند

(١) في عيون الأنباء في طبقات الأطباء ١ : ١٦٦ « بني الصقر » وهو الصواب .

نفسه ، وفي ذيل زهر الآداب ٦٨ - ٦٩ ، وعلّق على ابن عائشة ما هذا
نصه « محمد بن عائشة ، مُنْعَن مشهور ، أخباره في الأغاني (دار)
٢ : ٢٠٣ - ٢٤١ » .

والتعليق الثاني خطأ محض ؛ لم تكن بالمحقق الفاضل حاجة إليه . لأنّه
صار سبباً في توريط القارىء المستفيد في الفلظ ، أقرى أنه من الممكن
والمقول أن يحدث ابن عائشة المغني التوقّي على عهد الوليد بن يزيد الأموي
في إحدى روايتين ، وقد توفي أي الوليد سنة (١٢٦ هـ) عن يونس النحوي
المتوفى سنة (١٨٣ هـ) ؟ ! إن ذلك ليس بممكن ولا مقول ، والصحيح
أن « ابن عائشة » المذكور في هذا الخبر هو « ابن عائشة الأديب الأخباري »
المشهور في تاريخ الأدب العربي ، وهو أبو عبد الرحمن عبيد الله بن محمد
ابن حفص بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر التيمي البصري المعروف
بإبن عائشة التوفى بالبصرة سنة (٢٢٨) هـ بعد انصرافه من سامراء إليها (١) .

١٥ - وجاء في الصفحة ١٤٨ ذكر من اسمه « أحمد بن عبد الله بن علي
ابن سويد بن مخوف » وفي فهرست الكتاب - ص ١٤٦ - « أحمد بن عبد الله
ابن علي بن سويد بن مخوف » أيضاً ، والذي علمناه وحفظناه هو أن الجد
اسمه « سويد بن منجوف » بالميم والتون والجيم والواو ، لا مخوف ، جاء
في القاموس في ن ج ف « وسويد بن منجوف تابعي » . وجاء في كتاب المعارف
لابن قتيبة « سدوس في ريمة وهو سدوس بن شيان من بكر بن وائل ،
منهم سويد بن منجوف (٢) » .

١٦ - وجاء في حاشية الصفحة ١٨٢ « وأبو القاسم بن المغربي هو الحسين
ابن علي وزير من الدهاة العلماء ، تقلب في المناصب واستوزره شرف الدولة

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي « ١٠ : ٣١٤ » .

(٢) المعارف « ص ١١٣ طبعة مطبعة دار الكتب » .

البوهبي بغداد ٤١٨ ، وأحال بذلك على إعتاب الكتاب والأعلام وممعج الأدباء وابن خلكان ، وقد حسب ذكره لشرف الدولة غلطاً مطعياً يُستدرك في فهرست لا غلطاً تاريخياً ، فرجعت إلى الفهرست قرأت في الصفحة ٤١٩ أنه «شرف الدولة أبو الفوارس بن عضد الدولة ١٨٣ ، بالإحالة على الصفحة نفسها ، فأيقنت أن ذلك كذلك ، فالملك هو «مُشرف الدولة» بالميم لا لشرف الدولة ، والمدة التي بين وفاتها سبع وثلاثون سنة ، وهو أي مشرف الدولة «أبو علي» الحسن بن بهاء الدولة خره فيروز بن عضد الدولة فناخسرو بن الحسن بن بويه الديلمي (١) .

١٧ - وورد في الصفحة ٣٣٤ «فرمانان بالزوتين فجرخي» فمُلّق محقق الكتاب عليه قوله «كذا في الأصول» . قلت : الزوتين هو تصحيف الزوين (بالباء الموحدة) وهو من الأسلحة الحربية ، جاء في نشوار المحاضرة ١ : ٨٨ «فلما خفّ ماله اشترى بفلين ودابنتين وزوينات وسلاحاً وآلة الهند» . والكلمة فارسية معناها ومعنيها الرمح القصير ، وهي مذكورة في التواريخ .

١٨ - وورد في الصفحة ٣٢٨ خبر خاص بأهل الكوفة والحجاج أيام كان بالكوفة ، فيه «فركب وسار منفرداً ينظر مبلغ أثره (٢) ، فأتى موضعاً يقال له العريان قرأى غلاماً من غلمان العرب . . .» . وترك المحقق الفاضل «العريان» «عرباناً من التعليق ، فأين كان يقوم العريان ؟ لم يعلم أحد . فالصحيح «الغريتان» مثني «الغري» ، قال ياقوت الحموي في معجم البلدان : الغريتان ثنية الغري وهو المطي . . . والغري ثُصّب كان يذبح عليه العائر ، والغريتان : طربالان وهما بناءان كالصومتين بظاهر الكوفة قرب قبر علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - .

- (١) تلخيص معجم الأتقاب لابن الفوطي ج ٥ الترجمة ١١١٨ من الميم ضعة الهند ، وغيره .
 (٢) أي أثر الطر الصفي الذي أصاب صنع الكوفة إذ ذاك كما جاء في الخبر .

١٩ - وورد في الصفحة نفسها « ... حدثني الهمداني الشاعر قال :
 انحدرت أريد الحامدة ، وكان في الوقت يلها الهيثم بن محمد العامل فمدحته ... » .
 فقال المحقق الفاضل في الحاشية لإيضاح الحامدة : « كذا في الأصول وليست
 في معجم البلدان وفيه الحامرة بالبصرة » ، وهذا التطبيق من اللفظ الجغرافي
 ففي معجم البلدان « مسجد الحامرة ، لا الحامرة وحدها ، قال مؤلفه :
 « الحامرة بزيادة الهاء : مسجد الحامرة بالبصرة ، سمي بذلك لأن الحنات
 الجاشمي مرّةً ثمّ فرأى حميراً وأربابها فقال : ما هذه الحامرة ؟ ... » ،
 فلم يكن فيه حاجة إلى ذكر الحامرة بعد أن لم يجدها في معجم البلدان بل
 كان واجباً عليه أن يجتزى بقوله : « وليست في معجم البلدان » . والصحيح
 أن الحامدة تصحيف « الجامدة » ، بالجيم ، قال ياقوت في معجم البلدان : « الجامدة
 بكر الميم : قرية كبيرة جامعة من أعمال واسط ، بينها وبين البصرة ،
 رأيتها غير مرّة ... » .

٢٠ - وجاء في الصفحة ٢٣٢ « وأحبّ أن تنقذني منها وتحمّل المكروه
 عني فيها فأفدني وأتقذني منها » . وليس الأمر أمر إفادة ، بل هو أمر
 إنجاء وإفادة ، فالصواب « فأفدني » أمر من الثلاثي فداء يفديه ، لأن المراد
 فداؤه من الصفع المذكور في الحكاية .

٢١ - وورد في الصفحة ٢٣٨ قول قائل : « وأقع فيما لا أؤثره
 ولا أشتيه » . بتحقيق الهمزة الثانية في الفعل « أؤثره » ، فإن كانت محققة
 في المخطوط كان على محقق الكتاب أن يدلها واواً محضةً وينبّه على ذلك
 بناءً على القاعدة الصرفية ، وإن كانت مسهّلة في المخطوط وحقّقها محقق
 الكتاب كان ذلك من الخطأ الصرفي الذي لم تكن للمحقق حاجة إليه ،
 فالصواب « لا أؤثره » ، بإبدال الواو من الهمزة وجوباً .

٢٢ - وجاء في الصفحتين ٢٤٤ ، ٢٤٥ « وعلى أخرى : هذه غير مرضية . وعلى الأخرى : هذه غالية . وقد أراد القائل بـ « مرضية شقّة ديقى مذهب ، والأشياء التي كشقق الديقي تُرضى ولا يُسند إليها الإرضاء ، تقول « رضي الله تعالى لنا الإسلام ديناً ، ولا تقول « أرضانا الإسلام ، إذا أردت الإسلام نفسه لا أهله ، فالإسلام « مرضي » لا مرضٍ ، فالصواب « هذه غير مرضية » .

٢٣ - وفي الصفحة ٢٦٣ يقرأ القارئ هذه الجملة « وقد التمت أيضاً أن نقيم لها ونُحَدِّمِهَا مثل ما كان لأم التوكل من الإقامات والإنزال ، بكر همزة الإنزال ، وهو من الغلط الصرفي ، فماذا الذي بعثه على ترجيح الإنزال ؟ فالصواب « الأَنْزال » بفتح الهمزة . وهو جمع النزل بضمين وهو هنا ما هَيَّيْتُ للضيف ، كما جاء في كتب اللغة ، فهي محتاجة إلى الأَنْزال لا إلى الإنزال والعياذ لها بالله منه .

٢٤ - وورد في الصفحة ٢٩٤ « وعليه متدبل لطيف وقميص نُورِيّ قد رفع ذيله على كنفه ، وقد فتح المحقق نون « نوري » وسكّن الواو ، ولو تركه لكان معذوراً ، فإنه شكله ولم يشرحه ، فالصواب « نُورِيّ » وهو منسوب إلى نُورٍ ، قال ياقوت في معجم البلدان : « نُورٌ بالفتح وتشديد ثانيه وفتح أيضاً وزاي : بلدة بفارس وهي نُورٌ وقد ذُكرت قبل هذا ... » وكان قال « نُورٌ بفتح أوّله وتشديد ثانيه وفتح أيضاً وجيم وهي نُورٌ وسعيد ذكرها : مدينة بفارس قريبة من كازرون ، شديدة الحرّ لأنها في غور من الأرض ، ذات نخل وبنائوها باللبن ، بينها وبين شيراز ثلاثون فرسخاً ، فيها ثياب كتان تنسب إليها ... » . فنصّح بـ ثياب الكتان المنسوبة إليها يؤيد ما قلت آنفاً .

٢٥ - وورد في الصفحة ٣٢٩ « وحدث ابن دريد قال أنبأنا أبو عثمان عن الثوري عن الأصمعي قال حدثنا عيسى بن عمر ... والثوري لم يرو عن الأصمعي ،

وليس هذا الخبر مما يرويه الثوري ، فالثوري تصحيف « التَوَزِي » ، وهو منسوب إلى « تَوَز » المقدم ذكرها ، قال ياقوت في معجم البلدان في مادة توز « وينسب إليها بهذا اللفظ جماعة منهم عبد الله بن محمد بن هارون التَوَزِي اللغوي » ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وقرأ على أبي عمر الجرمي كتاب سيويه وكان في طبخته ومات في سنة ٢٣٨ ، فأخذه عن الأصمعي كون المذكور في السند « التوزي » لا الثوري .

٢٦ - وجاء في الصفحة ٢٦٥ « وطالبي القوم بما فعلته في حوائجهم فمكثتهم ووعدهم فأغلظوني وأسموني » . وأغلظوني تصحيف « أغلظوا لي » فإنه لا يقال « أغلظه » بهذا المعنى بل « أغلظ له » في مختار الصحاح « وأغلظ له في القول » وفي المصباح النيران « وأغلظ له في القول إغلاظاً : عنقه » . وهذا التصحيف فاش في الكتب العربية لقرب صورة اللام الأولية من النون الأولية وعدم النقط .

٢٧ - وجاء في الصفحة ٢٦٨ قول حنين بن إسحاق : « فلم أدر بما أجيبه » وهي جملة استفهامية سبقها نفي ، فالصواب حذف الألف من « ما » الاستفهامية فنكون الجملة « لم أجيبه ؟ » جاء في مختار الصحاح في الكلام على ما « وتجيء محذوفة منها الألف إذا ضمت إليها حرفاً نحو لم وبم وعم يتساءلون ؟ »

٢٨ - وجاء في الصفحة ٢٧٧ خبر من سيرة ساعد بن مخلد وأبيات مختلة باردة ، وورد الخبر بعينه في كتاب الديارات للشابثي باختلاف مبين ، فلم يشر محقق الكتاب الفاضل إلى وروده ، فليُنظر في الديارات « ص ٢٧٠ » من الطبعة الثانية ، والاختلاف الذي أشرت إليه يدل على دخول الاختلاف في الخبر . وقد استجزت هذا التعقيب لأن محقق الكتاب ذكر الديارات في مراجع تحقيقه لكتاب الهفوات .

م (٧)

٢٩ - وورد في الصفحة ٢٨٠ بيت شعر في السطر الأول منها وهو مكتوب بصورة جميل ثرية ، على هذه الهياة « اضراطي والتقطي واحذري لا تفلطي ، وقد أشار المحقق الفاضل إلى ذلك في الحاشية ، وكان ينبغي إثباته بصورة الشعر المتأخرة أي كتبه شطرين والإشارة في الحاشية إلى الصورة التي وُجدت في المخطوطة ، ذلك لأن طريقة كتابة الشعر مثل النثر هي الطريقة القديمة المتقدمة .

٣٠ - وورد في حاشية الصفحة ٢٨١ أن محمد بن عبدوس الجهشياري الكاتب الحاجب الوزير حامد بن العباس توفي سنة « ٢٣١ هـ » ، والصواب سنة ٣٣١ وهذا خطأ مطبعي إلا أن محقق الكتاب مرّ به وعليه فلم ينتبه له لأن تصحيح أرقام سني الوفيات يحتاج إلى حفظ ثروة منها ولا يمكن التصحيح مع الافتقار إليها .

٣١ - وجاء في الصفحة ٢٩٥ « وحدث عميد الملك أبو نصر منصور ابن محمد الكندري وزير طغرل بك بذاك فضحك منه وقال . . . » وورد في حاشية الصفحة السابقة قول محقق الكتاب إنه « محمد بن منصور » وقال في الفهرست - ص ٤٢٢ - « عميد الملك أبو نصر الكندري محمد بن منصور ، ٧ ، ٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٢٩٥ ، فإن كان اسمه الصحيح « محمد بن منصور » فلماذا ترك وروده « منصور بن محمد » في الصفحة ٢٩٥ خلواً من التعليق ؟ ! وفيه كون اسم الأب اسماً للابن ؟ ! والصحيح عندي أنه « منصور بن محمد » كما جاء في مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي غير مرّة ، وقد وم ابن خلكان يجعل اسمه « محمد بن منصور » وكذلك جميع من اتبعه كالأستاذ الفاضل مؤلف الأعلام .

٣٢ - وورد في الصفحة ٣١٦ « ودخل بقربته إلى حجرة خالية بيده عن الدار الكبيرة التي فيها الثلمان ليرش خبثاً فيها ، وقد ضمّ المحقق قاف

القربة . وليس ذلك بفظ مطبعي فقد كرّر الضمّ بضمّين سطرين في جملة « فصفه بالقربة ، والصواب كسر القاف ، قال الفيروزآبادي في القاموس : والقربة بالكسر : الوطب من اللبن وقد تكون الماء أو هي المخروزة من جانب واحد جمعها قرّبات وقرّبات وقرّبات وقرّبات وكذلك كل ما كان على فمّة كفيقرة وسدرة . »

٣٣ - وورد في الصفحة ٣٢٢ ، وقال لأبي الفرج بن داؤد شوع النصراني كاتب الفنك : قد صحّح القزويني مذهبكم في تلسم هذا اللص . . . فعلّق بحقق الكتاب على « الفنك » ما هذا نصه « في ب المتكين » . أراد أنه ورد في النسخة على هذه الصورة ، ولم يستطع أن يفعل غير ذلك ، والصحيح أنه « أبو منصور أفتكين » الأمير التركي الذي كان في جيش بني بويه « تراجع رسائل الصابي » ج ١ ص ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، وثمرات الأوراق « ١ : ٦٢ ، لابن حجة الحموي والمحقق الثاني لاتماظ الحنفاء المقريري » ص ٢٩٤ ، وكامل ابن الأثير « ٨ : ٢١٣ ، ٢١٧ ، وقد جاء في الاتماظ والثمرات مصحفاً إلى « أفكين » . وورد في رسوم دار الخلافة لأبي الحسين هلال ابن الصابي « ص ١٢٢ ، وعلّق عليه محققه الفاضل ما هذا نصه « اشتهر بأفتكين المزني نسبة إلى معز الدولة البويهبي » . والظاهر لي أنه اقتبسه من تعليقات بعض الفضلاء على نسخة « رسوم دار الخلافة » التي للشوي الكبير الأب أنستاس ماري الكرملي وقد وهبها لمحقق رسوم دار الخلافة إلا أنه طوى اسم ذلك الفاضل الملق عليه قبله .

٣٤ - وجاء في الصفحة ٣٤٠ « حضر أبو منصور . . . يوماً عند الوزير أبي نصر سابور بن أردشير . . . في سني نيف وثلاثائة وتجاريا . . . » وها هنا يحتاج كل محقق إلى الثروة التاريخية في الأرقام ، للمصور فضلاً عن الوفيات ، فالثروة شعر المحقق بأن رقماً قد سقط أي عدداً ، وينبغي أن يكون « ٨٠ » فالصواب « في سني نيف وثمانين وثلاثائة » .

٣٥ - وورد في الصفحة ٣٨٣ « وقرأ الكوثر من بين الشور ، وهو الشطر الثاني لبيت شعر ، والشطر الأول « ترك الطشور فلم يقرأ بها . وهو من الرمل كما ذكر محقق الكتاب في الحاشية ، ولكنه مز الفعل « قرأ ، وذلك يكسر الوزن فالصواب تسهيل الهمزة .

وآخر ما أختم به ملاحظاتي هو زعم محقق الكتاب الفاضل في الصفحة الثامنة من المقدمة أن أرسلان البساسيري « الفاسيري » الأمير التركي هرب إلى الموصل وسير السلطان طغرل بك جيشه خلفه عام ٤٤٩ هـ وظن به وقتله عام ٤٥١ هـ . وقد أحال محقق الكتاب بما قال على الصفحة ٢١٨ والصفحة ٢٩٥ من كتاب الهفوات ، ولم يسائل نفسه كيف امتدت هذه الحرب من سنة ٤٤٩ إلى سنة ٤٥١ مع أن أرسلان احتل العراق وخطب للمستنصر الفاطمي فيه بين هذين الزمنين اللذين ذكرهما ؟ ولم يرد في الصفحة ٢٩٥ مما أشار إليه إلا هذه الجملة « وقد سار الملك إلى الموصل وراء الفاسيري والعرب ، وورد في الصفحة ٢١٨ « وحدثت بعض من كان في الوقعة بين الفاسيري وبين عسكر خراسان التي قتل فيها الفاسيري في ذي الحجة من سنة إحدى وخمسين وأربعمائة ... » والخبر الأول مؤرخ بسنة ٤٤٩ فظن محقق الكتاب أن الحادثة واحدة والواقعة واحدة ، ولذلك زعم أن الفاسيري قتل بعد هربه إلى الموصل ، وهكذا تظهر الحاجة إلى ثروة الأرقام التاريخية وحوادثها ووفياتها ، فإن البساسيري لم يُقتل في حادثة الموصل بل قتل في الحادثة الثانية ، وبينها أكثر من سنتين ، وكان مقتله وسط العراق لاني شماليته أو الجزيرة ، وذكر ابن الأثير حوادث سنة ٤٥١ أنه كان قد قتل في بعض نواحي الكوفة « ٩ : ٢٢٨ » .

مصطفى جواد

